المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النظام البرلماني في السويد
اسم الكاتب: أ.م.د. علي عودة العقابي، جاسم محمد سهراب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2139
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام البرلماني في السويد

ا.م.د. علي عودة العقابي [*] جاسم محمد سهراب[**]

المقدمة:

نظام الحكم في السويد هو نظام ديمقراطي، ملكي دستوري، ودور الملك هو دور رمزي (تشريفي). والسويد بلد محايد حيث لم تشترك في الحربين العالميتين الأولى (( )- ( )) والثانية (( )- ( ))، وانضمت إلى عصبة الأمم المتحدة عام ( )، كما انضمت إلى الأمم المتحدة عام ( )، وهي إحدى الدول الاسكندنافية، إلى جانب الدانيمارك والنرويج) وفي عام ( ) أصبحت السويد عضوا في (الاتحاد الأوربي) بعد ان صوت الشعب الى ذلك بأغلبية ضئيلة، لكنه لم يصوت الى دخولها منطقة اليورو، وحافظت على بقاء عملتها الوطنية (الكرونة).). سياسة السويد الحيادية أعطى لسياسييها على المستوى الدولي ميزة تكليفهم بمهمات وساطة لحل النزاعات منهم القائد الاشتراكي الديمقراطي الاممي(أولف باله) رئيس الوزراء الأسبق الذي أدى دورا في الوساطة بين العراق وإيران إثناء الحرب العراقية الإيرانية، واحد ابرز المرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة لكن تم اغتياله عام ( )من قبل مجهول في احد شوارع العاصمة (ستكهولم) بعد خروجه بصحبة زوجته (دون أي حماية) من أحد دور عرض السينما. لم يكن (أولف باله) السويدي الوحيد الذي أدى دورا سياسيا دوليا، بل ان (داغ همرشولد) قد انتخب عام ( ) أمينا عاما للأمم المتحدة، فيما أدى (كارل بيلت) وسيطا دوليا في إحداث (كوسوفو). وأنشئت أول جامعة في السويد واسمها (اوبسالا) عام ( )، فيما يبلغ عدد الجامعات ألان ست جامعات فضلا عن العديد من المدارس العليا والمعاهد والمدارس المهنية والتعليم الشعبي.

السويد دولة صناعية غنية، فضلا عن اعتمادها على المصادر الطبيعية مثل الأخشاب وخام الحديد والقدرة المائية. و يعيش السويديون في مستوى معاشي جيد. ولكن على الرغم من ذلك فان (الامن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي هي قضية سلطة وقوة، وان الذين في وضع اقتصادي محدود من الصعب عليهم الدفاع عن مصالحهم، والذين بالكاد يمتلكون المال للطعام او المتخوفين دائما من المرض والبطالة ليس لديهم متسع لتطوير شخصيا م)[1].

لذا يطبق في السويد نظام عادل للضمان الاجتماعي مما يجعله من افضل البلدان في العالم في هذا ا ال. ويقدم النظام الخدمات الصحية ا انية، ونظام تقاعد مناسب وتأمين لائق لكبار السن والأرامل والأيتام. فضلا عن التأمين الصحي والعون المالي للسكن.

المبحث الأول: شرعية النظام السويدي

---

[*] الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية .

[**] طالب دراسات عليا – جامعة بغداد – العلوم السياسية .

[1] انكفار كارلسون، ماهي الاشتراكية الديمقراطية، مطبعة باران، غوتنبورغ، اب .

يستمد النظام السياسي في السويد شرعيته من الدستور وكذلك من أربع قوانين لها سمو الدستور ذاته، فضلا عن العرف الديمقراطي والتقاليد الديمقراطية التي ترسخت في ذهنية الشعب السويدي وأصبحت جزءا من هويته الثقافية.

يسمى الدستور في السويد (القانون الأساسيGrund lagen) وهو من الدساتير الجامدة حيث يتطلب إجراء أي تغيير فيه موافقة البرلمان مرتين في دورتين متتاليتين، وبعد ذلك يعرض التغيير على الاستفتاء العام. وان سنَّ اول دستور في السويد عام حيث منح الملك من خلاله جزءا غير قليل من سلطاته التنفيذية، لكن بقت السلطة التشريعية موزعة بينه وبين البرلمان. لكن دستور عام لم يبق للملك سلطات تنفيذية تذكر، بل فقد جميع سلطاته التنفيذية المتبقية، وأصبح شخصية رمزية أو تشريفية. والدستور يقف فوق جميع القوانين الأخرى. وهذا يعني أن مضمون القوانين السارية والتي يتم تشريعها يجب أن لا تتناقض مع الدستور، كما (تجب ممارسة السلطة العامة بشكل يضمن احترام ان كل البشر متساوون في القيمة ويضمن حرية الفرد وكرامته)[٢]. والسبب في ذلك هو حماية الديمقراطية والحقوق والحريات التي يتمتع ا المواطن السويدي.

هناك قوانين أخرى لها سمو الدستور ذاته من حيث الأهمية، وتسمى (القوانين الأساسية وهي قانون الوراثة، وقانون تشكيل الحكومة، و قانون حرية الصحافة والقانون الأساسي المتعلق بحرية التعبير)[٣].

.- ينص قانون الوراثة الذي شرع عام ان الملكية في السويد وراثية ويهدف هذا القانون على تنظيم الحق في العرش السويدي، على وفق مبدأ البكورية أي انتقال العرش الى الابن، ولاحقا اجرى البرلمان السويدي عليه تغيير لاحقا حيث أعطى الحق في التوريث كذلك الى الابنة الكبرى للملك، وهذا يعني توريث العرش بغض النظر عن الجنس. لذا أصبحت الأميرة فيكتوريا، ولية العهد وهي الابنة الكبرى للملك (كارل السادس عشر غوستاف) في السويد.

- قانون تشكيل الحكومة الذي شرع في والذي نص على ان يرشح رئيس الوزراء من قبل رئيس البرلمان. ولابد أن يؤيد ترشيحه أعضاء البرلمان. ورئيس الوزراء عادة ما يكون رئيس أكبر حزب في البرلمان، او رئيس ائتلاف مجموعة أحزاب تشكل اكبر كتله برلمانية، حيث يقوم رئيس الوزراء بتسمية أعضاء وزارته. ومجلس الوزراء يقرر، جماعيا، كل المسائل المتعلقة بالحكومة، وذلك بعد تقرير يقدمه رئيس الوزارة. وهكذا فان السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، ومن الجدير بالذكر ان راتب رئيس الوزراء السويدي مقداره . ألف دولار أمريكي.

-قانون حرية الصحافة والتي تشمل الجرائد والنشرات والمطبوعات الدورية والكتب وا لات. اما أشكال التعبير الأخرى فلها قانون آخر هو قانون حرية التعبير الذي شرع عام ، وهذا القانون ، والمعدل في عام ، هو أطول وثيقة تحدد حرية التعبير في جميع وسائل الإعلام، (بغية تشجيع تبادل الآراء الحرة وشمولية المعلومات، يجب ان يتمتع كل مواطن سويدي بحق الاطلاع على الوثائق العامة)[٤]. ويعطي فيه الحق للمواطنين السويديين في الوصول إلى الوثائق الحكومية. ووفقا للمادة (() من هذا القانون فان جميع المعلومات والمستندات التي تم إنشاؤها أو استلامها من قبل المؤسسة العامة – الحكومة المركزية أو المحلية،

---

[2] **قانون تشكيل الحكومة/ الفقرة الثانية/ الفصل الأول.**

[3] **قانون تشكيل الحكومة/ مصدر سبق ذكره.** . .

[4] **قانون حرية الطباعة/ الفقرة الاولى/ الفصل الثاني.** .

وجميع المؤسسات تعمل علنا- يجب أن تكون متاحة للجميع أفراد الجمهور، ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنح وصول أي شخص الى أية معلومات في أقرب وقت ممكن.

- قانون البرلمان الصادر عام a يسمى البرلمان السويدي (Svenska Riksdagen) وهو مجلس تشريعي واحد يتكون من عضوا، يتم انتخا م لدورة مد ا أربع سنوات، ويختار الناخبون من الأعضاء بتصويتهم للأحزاب في مناطقهم المحلية التي تعرف بالدوائر الانتخابية . أما المقاعد التسعة والثلاثون المتبقية فيتم تقسيمها بين الأحزاب حسب نسبة كل حزب من التصويت على المستوى الوطني، ولابد للحزب أن ينال % على الأقل من الأصوات على الصعيد الوطني، أو % % في أي دائرة ليتمكن من الحصول على مقاعد في البرلمان.

مما تقدم يتبين ان القوانين الأساسية المذكورة، هي من القوانين التي يصعب تعديلها، كما لا يمكن ان تصدر أي قوانين او مراسيم تتعارض معها، وهي تجسد، مع الدستور، طبيعة الحكم في السويد، حيث تم بموجب تلك القوانين تحديد العلاقة بين صنع القرار والسلطة التنفيذية، والحريات والحقوقالتي يتمتع ا المواطنون، وضمانات الحق في الحصول على المعلومات بحرية، وإقامة المظاهرات، وتشكيل الأحزاب السياسية وممارسة الشعائر الدينية، ومبدأ وصول الجمهور إلى الوثائق الرسمية مع الحصول على معلومات عن عمل البرلمان والحكومة والهيئات العامة. ويمكن القول ان هذه الإجراءات تضمن بقاء مجتمع مفتوحا، كما تضمن انسيابية العلاقة بين صنع القرار والسلطة التنفيذية.

أن حق التصويت في الانتخابات هو حق مضمون لكل مواطن سويدي يبلغ من العمر عاما يوم إجراء الانتخابات. (ان الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات هي أقصى تعبير عن الديمقراطية في السويد، فهي تتيح الإمكانية أمام الناخبين للتأثير في اختيار الأحزاب التي ستكون ممثلة في البرلمان، وفي كيفية تسيير البلاد)[5].

وتجري الانتخابات البرلمانية في يوم الأحد الثالث من شهر أيلول كل أربع سنوات. والانتخابات في السويد تجري بين قوائم انتخابية تشكلها الأحزاب، ويتم التنافس بين القوائم على وفق النظام النسبي. ويتمتع السويديون والسويديات ممن يبلغون من . عاما أو يزيد حق التصويت في انتخابات مجالس المحافظات ومجالس البلدية والبرلمان. شرط ان يكونوا مسجلين في قيد النفوس في التنظيم النيابي للمحافظة أو في البلدية. كما يحق أيضا لمواطني أي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو النرويج أو أيسلندا أن يصوتوا وفق نفس الشروط. كما يملك الحق ذاته كل اجنبي حصل على الجنسية السويدية ويبلغ . عاما من المشاركة في الانتخابات البرلمانية، فيما يحق للأجنبي الحاصل على حق الإقامة في السويد، ويقيم فيها لمدة تزيد عن ثلاث سنوات متتالية في اليوم السابق ليوم الانتخابات، المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات ومجالس البلدية.

المبحث الثاني: السلطات في النظام السويدي والعلاقة بينها .

الملك هو رئيس الدولة في السويد، (الملك أو الملكة يكون رئيس الدولة ويجب أن يحتل عرش السويد وفقا لقانون الخلافة)[6]. والمهام الدستورية للملك هي رئاسة مجلس الدولة، والذي يتكون من الملك بالإضافة إلى مجلس الوزراء، ويترأس الملك ايضا رئاسة مجلس الشؤون الخارجية، كما يفتتح الدورة البرلمانية السنوية، ويطلع على القضايا

---

[5] **مانه فرديل، هكذا تعمل الحكومة السويدية، شركة دانا غورد غرافيسكا، ستوكهولم ايلول . .**

[6] **قانون الخلافة/ المادة الخامسة/ الفصل الأول. . .**

الحكومية في مجلس الدولة أو من قبل رئيس الوزراء. مما تقدم نلاحظ ان الدستور قد قلل بصورة كبيرة من سلطات الملك، ووضع السلطة في يد البرلمان ومجلس الوزراء. اذا فدور الملك هو دور رمزي (تشريفي). ويجتمع البرلمان دورة كاملة من تشرين الأول إلى ايار، يستمع خلالها ويناقش المقترحات التشريعية لمس الوزراء. (بعد المداولات الفردية مع رؤساء الأحزاب يقترح رئيس البرلمان الشخص الذي سيتم تعيينه رئيسا للوزراء)[٧]. ويملك البرلمان السلطة في إعفاء مجلس الوزراء بكامله أو إعفاء وزير من منصبه بإجراء تصويت بسحب الثقة. كما يقر البرلمان مشروع الميزانية المقدم له من الحكومة، كما ويناقش كيفية استخدام المال في ضوء الميزانية. ويناقش مقترحات القوانين الجديدة التي تقدمها له الحكومة ويقر كذلك التعديلات التشريعية. والحكومة تكون مسؤولة أمام البرلمان حتى لشؤون الاتحاد الأوروبي. رئيس البرلمان هو الذي يقود عمل البرلمان وينظمه ويخطط له. وهو الذي يرأس الجلسات، وهناك مهمة هامة أخرى وهي أنه يقود المفاوضات التي تجري عند استبدال الحكومة.

يشكل البرلمان لجان برلمانية، وتعمل هذه اللجان على تقييم ورصد أداء الوزارات والهيئات الحكومية ومن بينها اللجنة المالية) واللجنة القانونية) ولجنة الشؤون الخارجية) ولجنة الدفاع) ولجنة التعليم) ولجنة الاتصالات والمواصلات. يقوم البرلمان بتعيين مسؤول رسمي يسمى (الرقيب) وذلك لحماية المواطنين من الاستخدام غير المشروع أو غير القانوني للسلطة او موظفي الحكومة. ويؤدي الرقباء دورا في متابعة القضايا المتعلقة بمكافحة تضخم رأس المال والتنافس، وقضايا المستهلكين، وتوفير الفرص المتساوية في العمل. وادعاءات التفرقة العنصرية. ويساعد الرقباء موظفون خبراء يمكنهم القيام بتحريا م الخاصة أو تلك التي تستجيب لشكاوى المواطنين. وقد أنشأت السويد مكتب الرقيب (مكتب المفتش في عام وذلك لضمان احترام القانون والمحافظة عليه من قبل القضاة والموظفين الحكوميين وضباط الجيش. وهي رائدة في إحداث هذا المنصب وأول دولة عملت في هذا الميدان. (الحكومة تسير البلاد، وهي مسؤولة أمام البرلمان)[٨]. ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة. حيث يؤدي رئيس الوزراء دورا مهما في السلطة التنفيذية، خاصة اذا جاء من أغلبية برلمانية كبيرة، فيما يكون مجلس الوزراء تحت طائلة مسؤولية البرلمان. والحكومة، وغالبا ما تسمى مجلس الوزراء، هي التي تسير شؤون البلاد كما جاء في الدستور. والحكومة تقترح مشاريع القوانين على البرلمان. كذلك مسؤولة أمام البرلمان وتنفذ قراراتهوتقترح للبرلمان مشاريع قوانين جديدة أو تعديلات القوانيين وهي تمثل السويد في ا لمس الأوروبي.

الخاتمة:

تقوم العلاقة بين البرلمان والحكومة في النظام السويدي، على أساس الفصل بين السلطات وكذلك التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتتمتع السويد بتاريخ طويل من المشاركة السياسية القوية من قبل الناس العاديين من خلال تحركات شعبية وأبرزها النقابات العمالية. كما إن النظام الحزبي مستقر في هذا البلد منذ عشرينيات القر. العشرين. والأحزاب البرلمانية هي حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي، حزب تجمع المحافظين، وحزب الشعب الليبرالي، وحزب الوسط، وحزب اليسار، والحزب المسيحي الديمـقراطي، وحزب البيئة. وفي انتخابات أيلول صعد إلى البرلمان السويدي " الحزب الديمقراطي السويدي" وهو حزب ذو أصول فاشية ومعاد للأجانب. وليست الانتخابات والعمل في مجال الأحزاب هو ا ال الوحيد للتأثير على السياسة السويدية، فهناك على سبيل المثال المشاركة في الاستفتاءات، والانضمام إلى احد منظمات ا تمع المدني، والتي تتميز بالنشاط والتأثير على أصعدة متعدد .

---

[7] **مانه فرديل مصدر سبق ذكره، . : .**

[8] **قانون تشكيل الحكومة، مصدر سبق ذكره .**